

كلمة العدد

إنَّ تطور الهويات والفاعلية السياسية للمجموعات الإنسانية لا ينبع من ماهية أو إرادة سابقة للظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تتفاعل فيها هذه المجموعات. فلا استراتيجية مسبقة ولا حتمية تاريخية للتحولات المجتمعية في التاريخ. الظرفية والتلاقي العشوائي للمصالح هما المحرك الأساسي للتطورات التاريخية، وعلى وجه الخصوص تبلور الحركات الاجتماعية التي تحول إلى فاعل تاريخي له تأثيره على محیطه السياسي والاجتماعي. هذا لا يعني أنَّ الهويات والحركات الاجتماعية محض صدفة، وإنما هي تلامِح المصالح والرؤى تحت وطأة ظروف محددة لقوى اجتماعية مختلفة بقيادة شخصيات ومؤسسات متعددة. عندما يجري هذا التلامُح في ظروف سيئة وإن كانت الهيمنة السياسية راسخة والردع الأمني قوياً، تفجر الحالة الاجتماعية وتتساب قوى المجتمع إلى حراك يخرج عن النظام المألف اليومي، ويجرِي التصادم مع القوى التي تتمثل المصالح والرؤى المهيمنة على المستوى العقائدي والرمزي والعملي.

إنَّ الهيمنة الظالمة لا يمكن لها إلا أن تولد الطاقة الاجتماعية المنافية والمعاكسة لها، ولا بدَّ للمقهور أن يجمع قواه في لحظة تاريخية من الصعب تحديدها مسبقاً، ليتحدى القهر ويقاوم الظلم. ولا تكون هذه اللحظة محض صدفة، بل تكون حالة ثورية تعبَّر عن الشراكة المبطنة في وعي مجموعة سكانية لم تكن تعي (أو تجرؤ أن تعي-على الأقل) الشراكة التي تشكُّل العامل الأساسي في شرعة الهرم والظلم للمؤسسة المهيمنة. ويؤدي الخروج عن المألف وتحدي الهيمنة إلى تسارع تكوين الوعي بمجرد الصدام مع المؤسسة التي تقوم على كبت وقمع القوى المقاومة والمناوئة لها.

هذا الصدام في الحراك التاريخي لقوى اجتماعية وسياسية مبني على علاقات القوة التي تشكُّل العامل الأساسي في تحديد شكل الصدام وتبعاته على القوى المتصادمة. وبما أنَّ علاقات القوة متحولة ومتحركة بحسبيات الظروف، فإنَّ تأثيرات الصدام وانعكاساته لا يمكن أن تحدَّد إلا مع مرور الوقت.

إنَّ هبة الجماهير العربية الفلسطينية في أكتوبر 2000، وردة الفعل المؤسساتية القاسية، هما صدام مع أبعاد وتبعات مرَّبة من الصعب الوقوف على كل مقوماتها. ومع ذلك، من الممكن الإجمال بالقول إنَّ لهذه الهبة بالرغم من تراجيديتها نتائجها الشخصية وال العامة. تبعاتٍ مهمَّة على تبلُّر الوعي العربي في السياق الإسرائيلي على مستويين اثنين على الأقل: المستوى الأول يتعلَّق بسقوط مشروع المواطنة الإسرائيلي، بشكله المؤسسي، وتبلُّر بديل جوهري وعميق يطالب بتفكيك الهيمنة واستبدالها بمبدأ التعدديَّة المتساوية، باعتبار هذا المبدأ الإطار الدستوري الذي يجمع المجموعات المختلفة تحت سقف من التعاطف الذي يجري تحديه بمشاركة تامة لجميع قوى المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار مكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية. المستوى الثاني

يتعلق بتطور وعي يجمع ما بين الواقع الحالي والزمان التاريخي الذي استيق النكبة، ويُمَّايس لترابط عضوي بين الحقبتين على مستوى الحقوق، وعلى مستوى العلاقات مع سائر تجمعات الشعب الفلسطيني المنكوب.

لهذه التطورات الناتجة عن هبة أكتوبر 2000 نبعٌ وإسقاطات والتراحمات لا يمكن التغاضي عنها، من جهة، ولا يمكن تحديد معلم مستقبلاً، من جهة أخرى. هذا يتعلق بالقيادات والذئب والنخب والقوى الاجتماعية العامة وحركتها، ومدى الربط بين الواقع والألم والظلم، واستعداد المؤسسة المهيمنة للتلاقي الإيجابي مع إرادة التغيير وإحقاق الحقوق. هذه التركيبة المعقّدة غير قابلة للتكرر، ولكنها رغم ذلك خاضعة للمنطق التاريخي، وليس خارجة عنه. لذا، من الواجب الترقب، من جهة، والدفع في الاتجاه المراد المنشود، من جهة أخرى. لعلنا نؤثر في دفع عجلة التاريخ إلى المنحى المأمول والذي تحدّث معالمه في وثيقة حيفا، الأكثر دلالة وتبيّناً للمراد الجمعي العربي والمعبر عن قدرة بعض القيادات على تجاوز الآني للاستثمار في المستقبلي.

يتضمّن العدد الحالي من "جدل" وجهات نظر حول أحداث أكتوبر عام 2000 بعد مرور عقد من الزمن. تلّفت وجهات النظر الانتباه إلى جوانب مختلفة من الأحداث وإسقاطاتها على حياة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. المقال التحليلي الذي كتبه أمل جمال يقدم لنا تحليلاً نظريّاً لأسباب وظروف اندلاع هبة أكتوبر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، ويضع تصوراً حول الإسقاطات الممكنة لهذه الأحداث، وبخاصة في أعقاب قتل 13 متظاهراً فلسطينياً برصاص الشرطة الإسرائيليّة وعدم تقديم أيّ من رجال الشرطة المتورطين بالقتل إلى المحاكمة. إيليا زريق يتناول في مقاله مسألة عدم احترام المؤسسة الإسرائيليّة وممثليها المختلفين لواقع الفلسطينيين الوجودي. وهو يوضح ذلك عبر تناول قتل مواطنين فلسطينيين، وتصرّحات القيادات الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيين، وكذلك عبر تناول محاولات إسرائيل إخضاع الموقف الفلسطيني وفرض حلّ قسري لا يلائم مصالح الفلسطينيين الأساسية. سونيا بولص تستعرض أهم التطورات في القانون الدولي الإنساني، وتشير إلى نظرية القضاء الخالق للمحكمة بين-أمريكية لحقوق الإنسان، والتي توفر الإنصاف القانوني المدني لضحايا العنف البوليسي ولعائلاتهم. كذلك تقترح استغلال تجربة هذه المحكمة في سبيل تحصيل حقوق ضحايا أكتوبر وعائلاتهم. أمّا محمود يزبك، فيتّهم في مقاله الشرطة الإسرائيليّة بالقتل المتعمد (في بعض الحالات - على الأقل)، ويبين تخاذل مؤسسات القانون الإسرائيلي في جمع الأدلة من موقع الجريمة، بسبب عدم احترامهم لحياة المواطنين الفلسطينيين. ويشير أسعد غانم عبر مقاله إلى استهتار إسرائيل بحياة الفلسطينيين، مؤكداً أنّ الوثائق المستقبليّة كانت خطوة مهمة في محاولات توجيه الرد المناسب على السياسات الإسرائيليّة.